UN/SA COLLECTION
UN LIBRARY

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/31/55
24 February 1976
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

UN LIBRARY
FEB 27 1976
UN/SA COLLECTION

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٢٤ من القائمة الاولية*

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الامم المتحدة

يشرفني أن اوجه لسيادتكم هذه الرسالة ، بناء على تعليمات من حكومتي ، لابلغكم بوقوع انتهاك خطير للقواعد المتعلقة بالولاية البحرية الارجنتينية ، ارتكبته السفينة البريطانية " شاكلتون " نتيجة لأنشطة البحث العلمي الجيوفيزيقي والجيولوجي التي أجرتها السفينة المذكورة على الرصيف القارى الارجنتيني . ومن الواضح أن تلك البحوث كانت ترمي الى الاستكشاف الجيولوجي لاغراض القيام في المستقبل باستغلال المواد الهيدروكربونية .

ويتسم هذا العمل بخطورة خاصة نظرا لأن الحكومة البريطانية قد أخطرت بتاريخ ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ بضرورة الالتزام باحكام التشريعات الارجنتينية المتعلقة بالبحث العلمي في المناطق البحرية الواقعة تحت ولاية الارجنتين .

وقد ورد موقف الحكومة الارجنتينية في نص رسالتها المؤرخة في ١٩ آذار/مارس من العام نفسه ، وهي الرسالة التي عممت كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٥ (A/AC.109/482) ، ومرفق مع هذا صورة منها (المرفق الاول) .

وفي ضوء ما ذكر اعلاه تقرر القيام باعتراض سبيل السفينة " شاكلتون " لاجراء زيارة تفتيشية لها . وفي يوم ٤ شباط/فبراير اقتربت مدمرة البحرية الارجنتينية " الميرانتي ستورني " من السفينة " شاكلتون " وأمرتها بالتوقف وقبول زيارة تفتيشية وفقا للاجراء المتبع عادة في مثل هذه الحالات . وقد تابع قبطان السفينة البريطانية سيره متجاهلا الامر الصادر اليه ومعرضا بذلك للخطر حياة العاملين على

---

* A/31/50 .

ظهر السفينة وسلامة السفينة ذاتها . وطبقا للقواعد المتبعة أطلقت بعض القذائف للانذار بالاسلحة الخفيفة ، الا انه نظرا لعلمنا بأن السفينة البريطانية تحمل متفجرات ، وحرصا منا على التزام اقصى درجة من الحذر ، صدرت تعليمات الى قائد القطعة البحرية الارجنتينية بعدم استعمال القـــوة ، التي كان من الطبيعي أن تستعمل في مثل هذه الملابسات .

ان الموقف المتهور والاستفزازى للقبطان البريطاني يكشف بوضوح قصد اخفاء الانشطة الـــتي كانت تضطلع بها السفينة " شاكلتون " .

ونظرا لهذه الاحداث ، ارسلت الحكومة الارجنتينية في اليوم نفسه أى ٤ شباط/فبرايـــــر احتجاجا رسميا شديد اللهجة الى الحكومة البريطانية ، ارفق نصه مع هذه الرسالة (المرفق الثاني).

وقد أحطنا علما بالمذكرة التي ارسلتها لكم حكومة المملكة المتحدة بشأن هذه المسألـــــة (S/11972) . ونسترعي الانتباه الى ان المملكة المتحدة تلجأ الى احد اجهزة الامم المتحدة فـــي الوقت الذى تمتنع فيه ، كما هو معروف ، عن تنفيذ قرارى الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د - ٢٠) و٣١٦٠ (د - ٢٨) ، اللذان يوصيانها بمتابعة المفاوضات مع الحكومة الارجنتينية من اجل حل النزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس حلا نهائيا ، وهي المسألة المطروحة على الجمعية العامة وعلى لجنـــة الاربعة والعشرين الخاصة للنظر فيها . ويتعارض هذا الموقف مع موقف بلدى الذى أكد دائما عزمه على استمرار تلك المفاوضات .

وأرجو منكم أن تتفضلوا بتعميم هذه المذكرة باعتبارها وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعيـــــة العامة(١) .

(التوقيع) كارلوس أورتيز دى روزاس
السفير
والممثل الدائم

---

(١) صدرت رسالة مماثلة مؤرخة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ وموجهة الى رئيس مجلـــس الأمن تحت الرمـز S/11973 .

المرفق الاول

رسالة مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ ، موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم للأرجنتين
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن ارجو سيادتكم التفضل باتخاذ ما يلزم لنشر البيان الصحفي التالي ، الصادر عن الحكومة الارجنتينية بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٥ ، وتعميمه باعتباره وثيقة من الوثائق الرسمية للجنة الخاصة :

" تفيد برقيات الانباء المنشورة في الصحافة بأن وزارة الخارجية البريطانية قد تلقت تقريرا علميا ، تم اعداده بناء على تعليمات من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بشأن احتمال وجود النفط في الرصيف القاري الارجنتيني بالقرب من جزر مالفيناس .

" ولما كانت جزر مالفيناس والمناطق المشار اليها اعلاه تشكل جزءا لا يتجزأ من الاراضي الوطنية ، فان الحكومة الارجنتينية تود التصريح بانها لا ولن تعترف بحق أى حكومة أجنبية في استكشاف المعادن أو المواد الهيدروكربونية أو استغلالها . ومن ثم فان الحكومة الارجنتينية لا ولن تعترف باى اتفاق تعقده المملكة المتحدة فيما يتعلق بهذه المسألة التي تعتبرها الحكومة الارجنتينية على جانب كبير من الخطورة والاهمية .

" هذا فضلا عن أن الحكومة الارجنتينية ستعتبر القيام بأنشطة من النوع المشار اليه اعلاه منافيا لما اتخذته الامم المتحدة من قرارات وتوصلت اليه من اتفاق في الرأى حول جزر مالفيناس ، بهدف واضح ألا وهو ايجاد حل سلمي لنزاع السيادة القائم بين البلدين وذلك عن طريق المفاوضات الثنائية .

" ولذلك فان الحكومة الارجنتينية تؤكد من جديد حقوقها غير القابلة للتصرف في السيادة على جزر مالفيناس وتكرر مرة اخرى انه لا يمكن تسوية النزاع مع المملكة المتحدة الا عن طريق عودة هذه الجزر الى السيادة الاقليمية الجمهورية " .

(التوقيع) كارلوس أورتيز دى روزاس
السفير
والممثل الدائم

المرفق الثاني

مذكرة شفوية مؤرخة في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٦،
موجهة الى سفارة المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية من وزارة العلاقات
الخارجية والأديان

تعرب وزارة العلاقات الخارجية والاديان عن أطيب تحياتها لسفارة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وتتشرف بالاشارة الى أنشطة السفينة البريطانية "شاكلتون" في المناطق البحرية الواقعة تحت ولاية الجمهورية الارجنتينية . وقد علمت الحكومة الارجنتينية أن السفينة المذكورة تضطلع بأنشطة البحث العلمي — من دراسات استقصائية جيوفيزيقية وجيولوجية — على الرصيف القاري الارجنتيني ، دون أن تفي بالاشتراطات المسبقة التي تنص عليها التشريعات الارجنتينية في هذا الصدد ، طبقا لما يقضي به القانون الدولي الساري حاليا .

وبسبب هذه الانشطة ، اصدرت قاعدة من البحرية الارجنتينية أمرا لها بالتوقف بغية ممارسة حق التفتيش والزيارة . وقد تجاهلت السفينة البريطانية هذا الامر وارتكبت بذلك انتهاكا آخر للقانون الساري .

وعلى الرغم من موقف قبطان السفينة "شاكلتون" ، ترى وزارة الخارجية من واجبها أن تؤكد أن السفينة التابعة للبحرية الارجنتينية قد امتنعت عن استعمال القوة بصورة متطرفة ، بغية تجنب زيادة خطورة الموقف وتعريض حياة طاقم السفينة البريطانية وسلامة السفينة ذاتها للخطر .

ومما يزيد من خطورة الموقف أن وزارة العلاقات الخارجية والاديان كانت قد ذكّرت السفارة من قبل ، بمذكرتها المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، بضرورة احترام احكام القانون الارجنتيني اذا ما كان لا بد من اجراء أنشطة البحث العلمي المخطط لها . ولكن ذلك لم يتم .

وفي ضوء ما سبق ذكره ، تتقدم وزارة العلاقات الخارجية والاديان باحتجاج الحكومة الارجنتينية الرسمي والشديد اللهجة وتطالب ، دون المساس باستمرار ممارستها للحقوق المملوكة لها ، بأن تتخذ الحكومة البريطانية التدابير اللازمة لمعاقبة المسؤولين ومنع تكرار مثل هذه الاعمال .

— — — — —